الرد على بعض تعقبات ابن حجر على الإمام أبي عبد الله الحاكم

A Response to Some of Ibn Hajar's Annotations on Imam Abu Abdullah al-Hakim"

إعداد

مريم بنت أحمد بن زنان الزهراني

أستاذ مشارك بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية بالكلية الجامعية بالقنفذة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

الملخص

الموضوع: «الرد على بعض تعقبات ابن حجر على الإمام أبي عبد الله الحاكم».

هدف الدراسة: بيان أوهام الحافظ ابن حجر في تعقباته على الإمام الحاكم.

إشكالية البحث:

1- من الحاكم؟ ومن ابن حجر؟ وما كتاب المستدرك؟ وما كتاب إتحاف المهرة؟

2- ما أنواع تعقبات ابن حجر على الحاكم؟

منهج البحث: اتبعت في البحث المنهج الاستقرائي الوصفي، في جمع تعقبات ابن حجر على الحاكم ونقد هذه التعقبات.

خطة البحث: يتكون البحث من مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

التمهيد: وفيه التعريف بالحاكم وابن حجر وكتابيهما.

المبحث الأول: تعقب ابن حجر أن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما.

والثاني: تعقب ابن حجر أن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما وهو ليس فيهما.

والثالث: تعقب ابن حجر على الحاكم في الحكم على الحديث.

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.

النتائج: 1. ظهور وهم ابن حجر في تعقبه:

أ. بأن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، بينما ذكره الحاكم مستشهدًا به على صحة حديث مع التصريح أنه في الصحيح.

ب. بأن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما وهو ليس فيهما.

2. ظهور وهم ابن حجر في تعقبه على الحاكم في الحكم على الحديث.

الكلمات المفتاحية: تعقبات، ابن حجر، الحاكم، المستدرك.

Abstract

Title: "A Response to Some of Ibn Hajar's Annotations on Imam Abu Abdullah al-Hakim"

Objective of the Study: To clarify the misconceptions of the scholar Ibn Hajar in his annotations on Imam al-Hakim.

Research Problem:

1. Who is al-Hakim? Who is Ibn Hajar? What are the books Al-Mustadrak and Itḥāf al-Muharrā?
2. What are the types of Ibn Hajar's annotations on al-Hakim?

Research Methodology: The study follows a descriptive-analytical inductive approach, collecting Ibn Hajar's annotations on al-Hakim and critically evaluating them. Research Structure: The study consists of an introduction and a preliminary section, three main chapters, a conclusion, and indexes.

Preliminary Section: Introduces al-Hakim, Ibn Hajar, and their respective works.

First Chapter: Ibn Hajar's annotation claiming that a hadith is recorded in Ṣaḥīḥayn or in one of them.

Second Chapter: Ibn Hajar's annotation claiming that a hadith is recorded in Ṣaḥīḥayn or in one of them when it is not.

Third Chapter: Ibn Hajar's annotation on al-Hakim regarding the judgment on the hadith.

Conclusion: Presents the study's results and recommendations.

Findings:

1. The emergence of Ibn Hajar's misconceptions in his annotations:
   a. Claiming that a hadith is in Ṣaḥīḥayn or one of them, whereas al-Hakim cited it as evidence for the authenticity of a hadith while explicitly stating that it is found in a Ṣaḥīḥ.
   b. Claiming that a hadith is in Ṣaḥīḥayn or one of them when it is not.
2. The emergence of Ibn Hajar's misconceptions in his annotations on al-Hakim's judgment of the hadith.

Keywords: *"Annotations, Ibn Hajar, al-Hakim, Al-Mustadrak"*

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد صنف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتاب إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، جمع فيه أطراف عشرة كتب من كتب السنة المشهورة، ومن ضمن هذه الكتب كتاب المستدرك على الصحيحين للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، وقد رأيت أن ابن حجر قد تعقب كثيرًا على الحاكم تارة بأن الحديث في الصحيحين فلا يُستدرَك، وتارة بتضعيف ما صححه الحاكم، وتارة بوصف الحاكم بالوهن، وغير ذلك من التعقبات، وقد ظهر لي أن ابن حجر -رحمه الله- قد أخطأ في بعض هذه التعقبات، فجمعت بعض ما ظهر لي من أخطاء في هذه التعقبات، وعقدت العزم على جمع هذه الأخطاء والرد عليها، ولكن وجدت أن الأمر سيطول، ويحتاج إلى جهدٍ كبير، ووقتٍ طويلٍ مع انشغال البال، لذا عقدت العزم على إخراج ما ظهر لي من هذه التعقبات والرد عليها، ولعل أحد زملائي الباحثين يأخذ هذه الفكرة ويعمل عليها، أو يمُنُّ الله عليّ بالوقت الكافي لاستكمال هذا العمل، وقد سميت هذا البحث **« الرد على بعض تعقبات الحافظ ابن حجر على الإمام أبي عبد الله الحاكم».**

إشكالية وتساؤلات البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- من الحاكم؟ وما كتابه المستدرك؟

2- من ابن حجر؟ وما كتابه إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة؟

3- ما أنواع تعقبات ابن حجر على الحاكم؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط الآتية:

1- تعلق البحث بالسنة النبوية المصدر الثاني للتشريع.

2- تعلق البحث بكتابين من كتب السنة المشهورة.

3- بيان أهمية النظرة النقدية لتعقبات العلماء بعضهم على بعض.

أهداف البحث:

1- التعريف بالحاكم وكتابه المستدرك.

2- التعريف بابن حجر وكتابه إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة.

3- بيان تعقبات ابن حجر على الحاكم.

إجراءات البحث:

سأتبع في هذه الدراسة الإجراءات الآتية:

1- عرض تعقب ابن حجر على الحاكم من كتاب إتحاف المهرة.

2- الرد على تعقب ابن حجر من خلال ما جاء في المستدرك.

3- الموازنة بين التعقب والرد عليه.

4- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث من مصادرها، مع الاكتفاء بذكر رقم الجزء ورقم الصفحة ورقم الحديث إن وجد.

5- عزو الأقوال إلى قائليها وتوثيق الاقتباسات بذكر اسم الكتاب ورقم الجزء والصفحة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس:

المقدمة وفيها إشكالية وتساؤلات البحث، وأهمية البحث، وأهداف البحث، وإجراءات البحث، وخطة البحث.

التمهيد وفيه التعريف بالحاكم وابن حجر وكتابيهما.

المبحث الأول: تعقب ابن حجر أن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما

المبحث الثاني: تعقب ابن حجر أن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما وهو ليس فيهما

المبحث الثالث: تعقب ابن حجر على الحاكم في الحكم على الحديث

الخاتمة، وفيها النتائج والتوصيات.

الفهارس، وفيها:

فهرس للمراجع والمصادر

فهرس للموضوعات

وختامًا: فهذا عملي المتواضع لا أدعي فيه الكمال، فإن الكمال لله وحده، فإن وُفِّقت فلله الحمد والفضل، وإن قصّرت فحسبي أني بشر، والبشر يخطئ ويصيب، والله تعالى أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

التعريف بالحاكم وابن حجر وكتابيهما

أولًا- التعريف بالحاكم:

هو محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم أبو عبد الله الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، الملقب بالحاكم، والمعروف بابن البيع، إمام أهل الحديث في عصره والعارف به حق معرفته، سمع من نحو ألفي شيخ، ولد سنة إحدى وعشرين وثلاث مائة، وقرأ القرآن بخراسان والعراق على قراء وقته، واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر الصبغي، فكان في الخواص عنده والمرموقين، وكان الإمام يراجعه في السؤال عن الجرح والتعديل وعلل الحديث، ويقدمه على أقرانه، وأدى اختصاصه به واعتماده عليه في أمور مدرسته دار السنة، وفوض إليه تولية أوقافه، واستضاء برأيه في أموره اعتمادًا على حسن ديانته ووفور أمانته، وجرت له مذاكرات ومحاورات مع الحفاظ والأئمة من أهل الحديث، ومن مصنفاته: معرفة علوم الحديث، والمستدرك على الصحيحين، وتاريخ نيسابور، والمدخل إلى علم الصحيح، والإكليل... وغير ذلك، وتوفي في صفر يوم الثلاثاء سنة خمس وأربعمائة[1].

ثانيًا- التعريف بالمستدرك:

صنف أبو عبد الله الحاكم كتابه المستدرك بناء على سؤال جماعة من أعيان أهل العلم أن يجمع لهم كتابًا يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها؛ ردًّا على من ظهر في عصره من المبتدعة الذين يشمتون برواة الآثار، ويزعمون أن ما صح من الأحاديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهي التي جاءت في الصحيحين، وقد رتب الحاكم كتابه على الأبواب الفقهية، وأورد فيه أحاديث رأى أنها صحيحة على شرط الشيخين، أو أحدهما، ويرى بعض العلماء أن مراد الحاكم بقوله: على شرط الشيخين أو أحدهما: أن رجال إسناده احتجا بمثلهم، لا أن نفس رجاله احتجا بهم، وقد خالف الحاكم هذا الاصطلاح في كتابه فاعترض عليه من هذا الوجه، قال الشيخ ابن الصلاح: اعتنى الحاكم أبو عبد الله بالزيادة في عدد الحديث الصحيح الزائد على ما في الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه المستدرك أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين، مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم

(1) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (473/5)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (163/17)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (155/4).

بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن يُحتَج ويُعمَل به، إلا أن تظهر فيه علة توجِب ضعفه[1].

ثالثًا- التعريف بابن حجر:

هو: أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن أحمد بن الكناني العسقلاني، المصري، الشافعي، شهاب الدين، قاضي القضاة، وشيخ الإسلام، وإمام الحُفّاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقًا، ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة، وطلب الحديث فسمع الكثير، وبرع فيه، وتقدم في جميع فنونه، وحُكِي أنه شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ، ولازم شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي، ولما حضرت العراقي الوفاة قيل له: من تخلف بعدك؟ قال: ابن حجر، وصنّف التصانيف منها: فتح الباري شرح صحيح البخاري، وتغليق التعليق، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، ولسان الميزان، والإصابة في تمييز الصحابة، وتعجيل المنفعة برجال الأربعة... وأشياء كثيرة جدًّا تزيد على المائة، وأملى أكثر من ألف مجلس، وولي القضاء بالديار المصرية والتدريس بعدة أماكن، وتوفي في ذي الحجة سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة[2].

رابعًا- التعريف بإتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة:

جمع ابن حجر في هذا الكتاب أطراف أحاديث عدة تصانيف التزم مصنفوها جمع الأحاديث الصحيحة؛ حتى يسهل الاستفادة منها، وهذه الكتب هي: سنن الدارمي، صحيح ابن خزيمة -لم يقف منه إلا على ربع العبادات بكماله- المنتقى لابن الجارود، المستخرج لأبي عوانة، صحيح ابن حبان، المستدرك للحاكم، الموطأ لمالك، المسند للشافعي، المسند لأحمد، شرح معاني الآثار للطحاوي، فلما صارت هذه عشرة كاملة أردفها ابن حجر بسنن الدارقطني جبرًا لما فاته من الوقوف على جميع صحيح ابن خزيمة، وذكر ابن حجر أن هذه المصنفات قلّ أن يشذ عنها شيء من الأحاديث الصحيحة، لا سيما في الأحكام إذا ضم إليها أطراف المِزّيّ المسمى تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف[3].

(1) ينظر: المستدرك على الصحيحين، للحاكم (1/ 41، 42)، مقدمة ابن الصلاح (ص22)، البدر المنير، لابن الملقن (1/ 311 - 313).

(2) الضوء اللامع، للسخاوي (36/2)، شذرات الذهب، لابن العماد (270/7)، البدر الطالع، للشوكاني (87/1).

(3) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني (1/ 159، 160).

المبحث الأول

تعقب ابن حجر أن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما

النموذج الأول

أولًا- تعقب ابن حجر:

قال ابن حجر في الإتحاف: فقال: حديث: «يتبع الميت ثلاثة فيرجع اثنان ويبقى واحد...» الحديث. الحاكم في الإيمان [1]: حدثنا علي بن عيسى، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، به. قلت: هو في الصحيح فلا يُستدرَك [2].

ثانيًا- الرد على تعقب ابن حجر:

الحديث أخرجه الحاكم في كتاب الإيمان، فقال: حدثناه علي بن عيسى، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، سمع أنس بن مالك، يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «يتبع المؤمن بعد موته ثلاثة: أهله، وماله، وعمله، فيرجع اثنان ويبقى واحد، يرجع أهله وماله، ويبقى عمله» [3].

وما ذكره ابن حجر صحيح؛ فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طريق سفيان بن عيينة به [4]، ولكن ابن حجر -رحمه الله- أخطأ حيث ظن أن الحاكم استدرك الحديث على صحيح مسلم، والصواب أن الحاكم ذكر الحديث مُستشهِدًا به على صحة الحديث الذي أورده قبله، حيث قال في نهايته: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، فقد احتجا جميعًا بالحجاج بن الحجاج، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه على هذه السياقة، وله شاهد قد خرجاه. اهـ. ثم ساق هذا الحديث.

ثالثًا- الموازنة:

أخطأ ابن حجر -رحمه الله- في تخطئة الحاكم والتعقُّب عليه في هذا الموضع.

---

(1) أي أخرجه الحاكم في كتاب الإيمان.

(2) إتحاف المهرة (2/ 95، 96).

(3) المستدرك على الصحيحين (1/ 146)، برقم (249).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الزهد والرقائق (4/ 2273)، برقم (2960).

النموذج الثاني

أولًا- تعقب ابن حجر:

قال ابن حجر في الإتحاف: حديث: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة. فقال: «اصرف بصرك». الحاكم في تفسير النور [1]: حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد النحوي، حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، حدثنا قبيصة، حدثنا سفيان، به. وقال: صحيح الإسناد. قلت: أخرجه مسلم [2].

ثانيًا- الرد على تعقب ابن حجر:

الحديث أخرجه الحاكم في كتاب التفسير، فقال: حدثنا أبو سهل أحمد بن محمد النحوي ببغداد، حدثنا جعفر بن محمد بن شاكر، حدثنا قبيصة بن عقبة، حدثنا سفيان، عن يونس بن عبيد، عن عمرو بن سعيد، عن أبي زُرعَة بن عمرو بن جرير، عن جده، قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن نظرة الفجاءة، فأمرني أن أصرف بصري [3].

وما ذكره ابن حجر صحيح؛ فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طريق سفيان به [4]، ولكن ابن حجر -رحمه الله- أخطأ حيث ظن أن الحاكم استدرك الحديث على صحيح مسلم، والصواب أن الحاكم ذكر أن الإمام مسلمًا أخرج الحديث، حيث قال: هذا حديث صحيح الإسناد، وقد أخرجه مسلم.

ثالثًا- الموازنة:

أخطأ ابن حجر -رحمه الله- في تخطئة الحاكم والتعقُّب عليه في هذا الموضع.

النموذج الثالث:

أولًا- تعقب ابن حجر:

قال ابن حجر في الإتحاف: حديث: أنزلت هذه الآية في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر... الحديث. الحاكم في تفسير الحج [5]: أخبرنا أبو زكريا العنبري، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا إسحاق، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن أبي هاشم الرماني يحيى بن دينار، عن أبي مِجْلَز، عنه، به. قلت: هذا من العجائب،

---

(1) أي أخرجه الحاكم في كتاب التفسير، تفسير سورة النور.

(2) إتحاف المهرة (4/ 66، 67).

(3) المستدرك على الصحيحين (2/ 431)، برقم (3498).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الآداب، باب نظر الفجاءة (3/ 1699)، برقم (2159).

(5) أي أخرجه الحاكم في كتاب التفسير، تفسير سورة الحج.

فإنه آخر حديث أورده مسلم في صحيحه، فما أدري؟ أي شيء كان الحاكم يعتمد عليه في دعواه الاستدراك؟ [1].

ثانيًا- الرد على تعقب ابن حجر:

الحديث أخرجه الحاكم في كتاب التفسير فقال: حدثناه أبو زكريا العنبري، حدثنا محمد بن عبد السلام، حدثنا إسحاق، أنبأنا وكيع، حدثنا سفيان، عن أبي هاشم الرماني يحيى بن دينار الواسطي، عن أبي مجلز لاحق بن حميد السدوسي، عن قيس بن عباد، قال: سمعت أبا ذر يُقسِم: لنزلت هذه الآية في هؤلاء الرهط الستة يوم بدر: علي وحمزة وعبيدة وشيبة وعتبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة {هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ} [الحج: 19] إلى قوله تعالى: {يُصۡهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمۡ وَٱلۡجُلُودُ ۝ وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنۡ حَدِيدٖ ۝ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَا مِنۡ غَمٍّ أُعِيدُواْ فِيهَا وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡحَرِيقِ} [الحج: 20-22] [2].

وما ذكره ابن حجر صحيح؛ فالحديث أخرجه مسلم في صحيحه من طريق أبي هاشم الرماني يحيى بن دينار الواسطي به[3]، ولكن ابن حجر -رحمه الله- أخطأ في موضعين:

الأول: ظن ابن حجر -رحمه الله- أن الحاكم استدرك الحديث على صحيح مسلم، والصواب أن الحاكم ذكر الحديث مستشهدًا به على صحة الحديث الذي أورده قبله، حيث قال في نهايته: هذا حديث صحيح الإسناد عن علي رضي الله عنه، وقد اتفق الشيخان على إخراجه من حديث الثوري. اهـ. ثم ساق هذا الحديث.

الثاني: اقتصاره على أن الحديث أخرجه مسلم فقط، والصواب أن البخاري رواه في صحيحه من طريق أبي هاشم الرماني أيضًا[4].

ثالثًا- الموازنة:

أخطأ ابن حجر -رحمه الله- في تخطئة الحاكم والتعقب عليه في هذا الموضع.

---

(1) إتحاف المهرة (14/ 179، 180).

(2) المستدرك على الصحيحين (2/ 419)، برقم (3455).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب التفسير، باب في قوله تعالى: {هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ} [الحج: 19] (4/ 2323)، برقم (3033).

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل (5/ 75)، برقم (3966).

المبحث الثاني

تعقب ابن حجر أن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما وهو ليس فيهما

النموذج الأول

أولًا- تعقب ابن حجر:

قال ابن حجر في الإتحاف: حديث: «كل ميت يختم على عمله إلا الذي مات مرابطا ... الحديث»، وفيه: «المجاهد من جاهد نفسه لله عز وجل».

الحاكم في آخر الجهاد [1]: أخبرنا قاسم بن قاسم السياري، حدثنا أبو الموجه، أخبرنا عبدان، أخبرنا عبد الله، نحوه. وقال: صحيح على شرطهما.

وفي موضع آخر من أوائله [2]: حدثنا علي بن عيسى، حدثنا أحمد بن نجدة، حدثنا سعيد بن منصور، به. قلت: قد أخرجه مسلم [3].

ثانيًا- الرد على تعقب ابن حجر:

الحديث أخرجه الحاكم في كتاب الجهاد في موضعين:

الموضع الأول: قال: حدثنا علي بن عيسى الحيري، حدثنا أحمد بن نجدة القرشي، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني أبو هانئ، عن عمرو بن مالك، عن فضالة بن عبيد رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كل ميت يختم على عمله إلا المرابط، فإنه ينمو له عمله إلى يوم القيامة، ويؤمن من فتان القبر» هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه [4].

الموضع الثاني: قال: أخبرنا أبو العباس القاسم بن القاسم السياري، حدثنا أبو الموجه، أنبأنا عبدان، أنبأنا عبد الله، أخبرني حيوة بن شريح، أخبرني أبو هانئ حميد بن هانئ الخولاني، عن عمرو بن مالك الجنبي، أخبره أنه سمع فضالة بن عبيد رضي الله عنه يحدث، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " من مات على مرتبة من هذه المراتب، بعث عليها يوم القيامة: رباط أو حج أو غير ذلك [5].

---

(1) أي أخرجه الحاكم في كتاب الجهاد.

(2) أي أخرجه الحاكم في كتاب النكاح.

(3) إتحاف المهرة (12/ 660).

(4) المستدرك على الصحيحين (2/ 88)، برقم (2417).

(5) المستدرك على الصحيحين (2/ 156)، برقم (2637).

وما ذكره ابن حجر أن الحديث أخرجه مسلم، فهو خطأ، فالحديث لم أقف عليه في صحيح مسلم، كما أن المزي في تحفة الأشراف ذكر الحديث ولم يعزه لمسلم، وإنما عزاه لأبي داود والترمذي[1].

ثالثًا- الموازنة:

أخطأ ابن حجر -رحمه الله- في تخطئه الحاكم والتعقُّب عليه في هذا الموضع.

النموذج الثاني

أولًا- تعقب ابن حجر:

قال ابن حجر في الإتحاف: حديث: سمع النبي صلى الله عليه وسلم ناسًا يتغنون في عُرْسٍ لهم:

وأهدى لها أكبشا ... ينحنحن في المربد

... الحديث.

الحاكم في النكاح [2]: حدثنا علي بن حمشاذ، حدثنا إسماعيل بن إسحاق، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي، عن يحيى بن سعيد... عنها، به. وقال: على شرط مسلم. قلت: قد أخرجه من حديث مالك [3].

ثانيًا- الرد على تعقب ابن حجر:

الحديث أخرجه الحاكم في كتاب النكاح، فقال: حدثني علي بن حمشاذ العدل، حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني أبي، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمع النبي صلى الله عليه وسلم ناسًا يتغنون في عُرْس لهم، وأهدى لها كبشًا يُنَحْنَحْنَ في مِرْبَد وحِبُّكِ في النادي، ويعلم ما في غد، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا يعلم ما في غد إلا الله» هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه [4].

وما ذكره ابن حجر من أن الحديث أخرجه مسلم من حديث مالك فهو خطأ؛ فالحديث لم أقف عليه في صحيح مسلم، ولم يذكره المزي في تحفة الأشراف [5].

---

(1) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي (8/ 261)، برقم (11032).

(2) أي أخرجه الحاكم في كتاب النكاح.

(3) إتحاف المهرة (17/ 758).

(4) المستدرك على الصحيحين (2/ 201)، برقم (2753).

(5) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي الأحاديث من (17930 إلى 17946).

ومما يؤكد أن الإمام مالكًا لم يرو الحديث قول البزّار والطبراني بعد إخراجهما الحديث بأن الحديث لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا أبو أويس، فقال البزار: لا نعلم رواه هكذا إلا أبو أويس[1].

وقال الطبراني: لم يروه عن يحيى بن سعيد إلا أبو أويس[2].

ثالثًا- الموازنة:

أخطأ ابن حجر -رحمه الله- في تخطئة الحاكم والتعقُّب عليه في هذا الموضع.

(1) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي (3/ 6).

(2) المعجم الأوسط، للطبراني (3/ 360).

المبحث الثالث

تعقب ابن حجر على الحاكم في الحكم على الحديث

النموذج الأول

أولًا- تعقب ابن حجر:

قال ابن حجر في الإتحاف: حديث: «من استطاع منكم أن يقي دينه وعِرْضه بماله فليفعل». الحاكم في البيوع [1]: حدثنا أبو علي الحسين بن محمد الصنعاني بمرو، حدثنا يحيى بن ساسويه، حدثنا حامد بن آدم، حدثنا أبو عصمة، عن عبد الرحمن بن بُدَيل، عن أبيه، به. قلت: أبو عصمة هو نوح بن أبي مريم الجامع، متروك الحديث، رماه جماعة بالوضع، فكيف يُخرّج حديثه في الصحيح؟ [2]

ثانيًا- الرد على تعقب ابن حجر:

الحديث أخرجه الحاكم في كتاب البيوع فقال: حدثناه أبو علي الحسين بن محمد الصغاني بمرو، حدثنا يحيى بن ساسويه، عن عبد الكريم، حدثنا حامد بن آدم، حدثنا أبو عصمة نوح، عن عبد الرحمن بن بُدَيل، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من استطاع منكم أن يقي دينه وعِرْضه بماله فليفعل» [3].

ما ذكره ابن حجر صحيح؛ ففي إسناده نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي القرشي مولاهم، وهو مشهور بكنيته، ويعرف بالجامع لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع [4]، ولكن ابن حجر -رحمه الله- أخطأ في تعقبه على الحاكم؛ لأن الحاكم لم يستدرك الحديث على الصحيحين وقد حكم على الحديث بالضعف، وإنما ذكره شاهدًا للحديث الذي أورده قبله، حيث قال في نهايته: هذا حديث صحيح ولم يُخرّجاه، وشاهده ليس من شرط هذا الكتاب. اهـ. ثم ساق هذا الحديث.

ثالثًا- الموازنة:

أخطأ ابن حجر -رحمه الله- في تخطئة الحاكم والتعقب عليه في هذا الموضع.

---

(1) أي أخرجه الحاكم في كتاب البيوع.

(2) إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر العسقلاني (1/ 430).

(3) المستدرك على الصحيحين، للحاكم (2/ 58)، برقم (2312).

(4) تهذيب الكمال، للمزي (56/30)، تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (ص: 567).

النموذج الثاني

أولًا- تعقب ابن حجر:

قال ابن حجر في الإتحاف: حديث: «يوم كلم الله موسى، كان عليه جبة صوف وسراويل صوف... الحديث» الحاكم في الإيمان [1]: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، حدثنا بشر بن موسى، حدثنا سعيد بن منصور، حدثنا خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود. وقال: حميد هذا ليس هو ابن قيس الأعرج. قلت: هو حميد بن علي. قال البخاري: منكر الحديث [2]، وضعفه غير واحد [3].

ثانيًا- الرد على تعقب ابن حجر:

الحديث أخرجه الحاكم في كتاب الإيمان، فقال: حدثنا أبو بكر بن إسحاق الفقيه، أنبأ بشر بن موسى، ثنا سعيد بن منصور، ثنا خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبد الله بن الحارث، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «يومَ كلم الله موسى كان عليه جبة صوف، وسراويل صوف، وكُمَّةُ صوف، وكساء صوف، ونعلان من جلد حمار غير ذكي». قد اتفقا جميعًا على الاحتجاج بحديث سعيد بن منصور، وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج، قال البخاري في التاريخ: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث [4].

لم ينقل ابن حجر كلام الحاكم على الحديث، بل نقل بعضه، ونسب البعض الآخر إليه، فعزا للحاكم قوله: حميد هذا ليس هو ابن قيس الأعرج.

ثم تعقبه بقوله: هو حميد بن علي. قال البخاري: منكر الحديث، وضعفه غير واحد.

بينما لو نظرنا إلى كلام الحاكم على الحديث لوجدناه قد نبه على ما تعقبه عليه ابن حجر، حيث قال الحاكم: قد اتفقا جميعًا على الاحتجاج بحديث سعيد بن منصور، وحميد هذا ليس بابن قيس الأعرج، قال البخاري في التاريخ: حميد بن علي الأعرج الكوفي منكر الحديث.

ثالثًا- الموازنة:

أخطأ ابن حجر -رحمه الله- في تخطئة الحاكم والتعقب عليه في هذا الموضع.

---

(1) أي أخرجه الحاكم في كتاب الإيمان.

(2) التاريخ الكبير، للبخاري (2/ 354).

(3) إتحاف المهرة (10/ 276).

(4) المستدرك على الصحيحين (1/ 81)، برقم (76).

الخاتمة

أولًا– النتائج:

بعد الانتهاء من البحث ظهرت لي بعض النتائج، ومنها:

- محمد بن عبد الله بن محمد أبو عبد الله الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، الملقب بالحاكم، والمعروف بابن البيع، إمام أهل الحديث في عصره، سمع من نحو ألفي شيخ.
- صنف أبو عبد الله الحاكم المستدرك بناء على سؤال جماعة من أعيان أهل العلم أن يجمع لهم كتابًا يشتمل على أحاديث مروية بأسانيد يحتج البخاري ومسلم بمثلها؛ ردًّا على من ظهر في عصره من المبتدعة الذين يشمتون برواة الآثار، ويزعمون أن ما صح من الأحاديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث، وهي التي جاءت في الصحيحين.
- رتّب الحاكم كتابه على الأبواب الفقهية، وأورد فيه أحاديث رأى أنها صحيحة على شرط الشيخين، أو أحدهما.
- أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، المصري، الشافعي، شهاب الدين، قاضي القضاة، وشيخ الإسلام، وإمام الحفاظ في زمانه، وحافظ الديار المصرية، بل حافظ الدنيا مطلقًا.
- جمع ابن حجر في كتابه إتحاف المهرة أطراف أحاديث عدة تصانيف التزم مصنفوها جمع الأحاديث الصحيحة.
- تعقب ابن حجر أن الحديث في الصحيحين أو أحدهما، بينما ذكره الحاكم مستشهدًا به على صحة حديث مع التصريح أنه في الصحيح.
- تعقب ابن حجر أن الحديث المستدرك في الصحيحين أو أحدهما وهو ليس فيهما.
- تعقب ابن حجر على الحاكم في الحكم على الحديث.

ثانيًا- التوصيات:

- أوصي زملائي الباحثين بالاعتناء بالمستدرك للحاكم، واستخراج الفوائد العزيزة منه التي تُقرِّب منهج الحاكم في المستدرك.
- أوصي زملائي الباحثين بأهمية الدراسة النقدية لأحكام سلفنا الصالح من العلماء.

المراجع

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لأحمد بن علي بن محمد، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف د. زهير بن ناصر الناصر، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة 1415هـ - 1994م.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن، تحقيق: أحمد بن سليمان بن أيوب، وعبد الله بن سليمان، الناشر: دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، 1425هـ.
- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبي عبد الله (ت: 256هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1422هـ - 2002م.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف المزي، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان)، والدار القيّمة (بومباي - الهند)، الطبعة: الثانية: 1403 هـ - 1983 م.
- تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، سنة 1406ه – 1986م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبي الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القُضاعي الكلبي المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1400هـ - 1980م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن

ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

- سير أعلام النبلاء، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1401هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبي الفلاح، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1406هـ - 1986م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: الدكتور/ محمود محمد الطناحي، والدكتور/ عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.
- كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت 807 هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1399 هـ - 1979 م.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، سنة 1411هـ - 1990م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القُشَيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: 360هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

- معرفة أنواع علوم الحديث، المعروف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: 1406هـ - 1986م.